المرأة المصرية والمشاركة فى المجتمع

إعداد / أمل صقر

المرأة المصرية في الوظائف القيادية

علي الرغم من التحسن الذي شهده وضع المرأة بالنسبة للوظائف القيادية مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تضاعفت نسبة الإناث في كافة الوظائف العليا من حوالي ٧% في عام ١٩٨٨ إلى ١٥% في عام ١٩٩٦، إلا أن نصيب المرأة من الوظائف القيادية العليا وفقًا للأرقام المتاحة لعام ٢٠٠٦ لا يزال متواضعًا، فالأرقام تدل على انخفاض نصيب المرأة المصرية في الوظائف القيادية، ووفقًا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن عدد الذكور في الوظائف القيادية (من الدرجات مدير عام، الدرجة العالية، الدرجة الممتازة، درجة نائب وزير) قد بلغ ٢٠٤٧٩، بينما بلغ عدد الإناث فى المناصب القيادية ٦٩٨١ أي ما نسبته ٢٤,٤٢%. وتجدر المسارعة بالقول أن الجزء الأكبر من هذه النسبة يتركز فى درجة مدير عام أي في أدنى سلم الوظائف القيادية. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ فإنه على الرغم من أن النساء المصريات شكلن ٢٨% من قوة العمل المهنية والفنية، إلا أنهم لم يشكلن إلا ١٦% من الإداريين والمديرين و٥% فقط من كبار المسئولين الحكوميين

مشاركة المرأة فى العمل السياسى

لعبت المرأة المصرية دورا هاما على مدى سنوات من النضال الوطني أثبتت من خلاله حقها في المشاركة كفرد اساسى وفعال داخل الحركة السياسية ، حيث شاركت منذ عام ١٨٨١ في الجهود الشعبية التي بذلت لمكافحة الاستعمار إبان الثورة العربية وكان دورها مؤثرا خصيصا في توصيل الرسائل بين الثوار ، كما شاركت المرأة في المسيرات والمظاهرات ضد الاحتلال الاجنبى فيوم السادس عشر من مارس عام ١٩١٩ يمثل علامة مضيئة فى تاريخ المرأة المصرية. وكانت هناك رموز واضحة لتلك الفترة من أبرزها السيدة صفية زغلول التي تبنت الحركة السياسية المصرية فى غياب زوجها الزعيم سعد زغلول وفتحت بيتها لرموز الشعب فوصف بيتها (ببيت الأمة) ، وفى ١٦ يناير عام ١٩٢٠ قامت مظاهرة نسائية من باب الحديد إلى عابدين تهتف ضد الاستعمار.

وفى عام ١٩٢٥ تقدم الاتحاد النسائي المصري بعريضة إلى رئيسي مجلس الشيوخ والنواب مطالبة بتعديل قانون الانتخاب بما يضمن مشاركة النساء في الحقوق الانتخابية، وعقد أول مؤتمر نسائي عربي في القاهرة عام ١٩٣٨.

وشهدت الأربعينات من القرن العشرين ارتفاعا في مستوى الوعي بين النساء وتمثل ذلك فى زيادة التوجه السياسي للحركة النسائية، وتكونت أول جماعات نسائية تدافع وتطالب بمشاركة المرأة في الحياة السياسية مثل (حزب نساء مصر) عام ١٩٢٤. وفى ١٢ مارس ١٩٥٣ اعتصمت مجموعة من سيدات حزب بنت النيل فى مبنى نقابة الصحفيين واضربن عن الطعام مطالبات بحقوق المرأة السياسية الكاملة.

المرحلة الأولى ١٩٥٦ ـ١٩٧٩

يعد منح المرأة المصرية حقوقها السياسية كاملة هو أحد أهم ما تضمنه دستور ١٩٥٦ ، حيث انتصر للمرأة حينذاك مناخ الرغبة فى التغيير وفى المساواة بين مختلف طوائف الشعب، حيث رؤى ان حرمانها من تلك الحقوق يتنافى مع قواعد الديمقراطية التي تجعل الحكم للشعب كله وليس لجزء منه فقط.

وبرغم صدور ذلك الدستور إلا أن مباشرة الحقوق السياسية اختلفت بالنسبة للرجل عن المرأة ؛ فعلى حين كان القيد فى جداول الانتخاب إجبارياً بالنسبة للرجل ، كان اختيارياً بالنسبة للمرأة ، وإن كانت مباشرة المرأة لحق الانتخاب تصبح واجبة متى تقدمت بطلب القيد ، وقيدت فى جداول

الانتخاب ، وفي عام ١٩٥٧ رشحت ست نساء أنفسهن للبرلمان فازت منهن اثنتين.
و فى أكتوبر ١٩٦٢ تم تعيين أول وزيرة للشئون الاجتماعية في مصر (د. حكمت أبو زيد) ، وفى هذا العام نفسه (فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٢) أوصى القانون الخاص بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية بأن تمثل المرأة بنسبة ٥ %بين أعضاء المؤتمر البالغ عددهم ١٥٠٠ عضواً ، وفى ٤ يوليه ١٩٦٤ تم إعلان الاتحاد الاشتراكي وشاركت المرأة فى العديد من هيئاته من اللجان السكانية واللجان الجماهيرية، وتم تشكيل لجان نسائية على مستوى محافظة القاهرة واشتملت فى عضويتها على أمينات لجان النشاط النسائي فى الأقسام.

المرحلة الثانية : ١٩٧٠ -١٩٨٦

حصلت 1309 سيدة فى مايو ١٩٧١ على عضوية الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي) الذي كان يمثل التنظيم السياسي الوحيد في ذلك الوقت) عن طريق الانتخاب .وفى ٧ سبتمبر ١٩٧٥ صدر قرار تكوين التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي ، وضمت لجانه البالغ عددها ٢٤٢ لجنة ، عدد ٢٤٩٨٦٢ عضوة على مستوى الجمهورية ، وشهدت تلك المرحلة أيضا صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ أصبح قيد المرأة نفسها فى جداول الانتخابات ملزما وليس اختيارا كما كان قبل ذلك.

تبدأ هذه المرحلة مع تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ الذي سمح بتخصيص ثلاثين مقعدا للنساء كحد ادني وبواقع مقعد على الأقل لكل محافظة ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس على هذه المقاعد في الوقت الذي سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال على باقي المقاعد الأخرى، ومن بين ٢٠٠ امرأة تقدمن للترشيح في انتخابات ١٩٧٩ فازت ثلاثون منهن بالمقاعد المخصصة للنساء وبثلاث مقاعد أخرى من المقاعد غير المخصصة لهن بالإضافة إلى ذلك عين رئيس الجمهورية سيدتين ضمن قائمة العشرة أعضاء التي يحق لرئيس الجمهورية تعيينهم حسب الدستور، وبهذا أصبح اجمالى النساء العضوات في الفصل التشريع الثالث لمجلس الشعب عام ١٩٧٩ خمسا وثلاثين بنسبة حوالي ٨% ، وظهرت فرصة جديدة للمشاركة السياسية للمرأة مع تعديل الدستور في عام ١٩٨٠ لإنشاء مجلس الشورى ودخل هذا المجلس سبع عضوات بنسبة ٣,٣ % من إجمالي عدد مقاعده وارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من ٧ % عام ٢٠٠٤.

ويؤرخ لانتهاء تلك المرحلة المهمة بصدور حكم من المحكمة الدستورية العليا في عام 1986 بعدم دستورية القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ لما ينطوي عليه من تمييز على أساس الجنس

المرحلة الثالثة : ١٩٨٦- حتى الآن

برغم إلغاء تخصيص المقاعد للمرأة في مجلس الشعب ، إلا أن نسبة تمثيلها ظلت بعدها مرتفعة نسبياً (١٨ نائبة من إجمالي ٤٥٦ عضواً فى مجلس ١٩٨٧) بنسبة 3.9% ؛ وذلك بسبب الأخذ بنظام القوائم الحزبية النسبية ، حيث كانت الأحزاب في ظل هذا النظام تضمن قوائمها الحزبية بعض النساء. وقد انتهى هذا الوضع - المتميز نسبياً - أيضاً بالعودة لتطبيق نظام الانتخاب الفردي ، فتراجعت نسبة تمثيل المرأة في المجالس المتعاقبة ،ويعد هذا طبيعياً في ظل ما يتطلبه نظام الانتخاب الفردي من قدرة أكبر على حشد المؤيدين والحصول على الأصوات ، خاصة في ضوء وجود دوائر انتخابية كبيرة ، .

يحسب لتلك المرحلة شهدت تلك الفترة تضاعف نسب قيد المرأة في جداول الانتخاب من ١٨% في عام ١٩٨٦ إلى ٤٠% في عام ٢٠٠٧.

إلا أن وصول نسبة المرأة في آخر دورة لمجلس الشعب لنسبة ١.٨ % من اجمالى الأعضاء جاءت لتدق ناقوس الخطر عن التردي الحاد الذي لحق بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، وأسفرت بعد مطالبات لجمعيات المجتمع المدني ومعنيين بحقوق المرأة عن صدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بزيادة عدد الدوائر البرلمانية وتخصيص مقاعدها للمرأة وهو ما أسفر عن تخصيص ٦٤ مقعدا للمرأة ، مع الإبقاء على إمكانية ترشحها للمقاعد العامة; كما شاركت

المراة المصرية في ثورة ٢٦ يناير وكانت من اهم اسباب نجاحها . باقي الجزء الاخير مشاركتها في مجلس الشعب والشوري والثورة ساضعه من المرصد السياسي الخاص بالمركز" [١]

المرأة المصرية في الوظائف القيادية

علي الرغم من التحسن الذي شهده وضع المرأة بالنسبة للوظائف القيادية مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تضاعفت نسبة الإناث في كافة الوظائف العليا من حوالي ٧% في عام ١٩٨٨ إلى ١٥% في عام ١٩٩٦، إلا أن نصيب المرأة من الوظائف القيادية العليا وفقًا للأرقام المتاحة لعام ٢٠٠٦ لا يزال متواضعًا، فالأرقام تدل على انخفاض نصيب المرأة المصرية في الوظائف القيادية، ووفقًا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن عدد الذكور في الوظائف القيادية (من الدرجات مدير عام، الدرجة العالية، الدرجة الممتازة، درجة نائب وزير) قد بلغ ٢٠٤٧٩، بينما بلغ عدد الإناث فى المناصب القيادية ٦٩٨١ أى ما نسبته ٢٤,٤٢%. وتجدر المسارعة بالقول أن الجزء الأكبر من هذه النسبة يتركز فى درجة مدير عام أى فى أدنى سلم الوظائف القيادية. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ فإنه على الرغم من أن النساء المصريات شكلن ٢٨% من قوة العمل المهنية والفنية، إلا أنهم لم يشكلن إلا ١٦% من الإداريين والمديرين و٥% فقط من كبار المسئولين الحكوميين

المرأة في المحليات

تراوحت نسبة تمثيل المرأة بالمجالس الشعبية المحلية في انتخابات ١٩٩٧ حوالي ١,٨% وذلك على المستوى الإجمالي حيث فازت ٨٤٩ امرأة فقط بمقاعد في المجالس المحلية المختلفة من إجمالي ٤٧,٦٣٦ مقعد، ومع ذلك تراوحت نسبة الإناث أعضاء المجالس المحلية بين حوالي ١,٣% على مستوى القرى، وحوالي ٥,٢% على مستوى الأحياء

ويلاحظ أن النسبة الأكبر للمرأة جاءت على مستوى الأحياء (٥,٢%) وربما يفسر ذلك بوجود الأحياء في المحافظات الحضرية والمدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة وبورسعيد والإسكندرية ودرجة الوعي السياسي للمرأة في هذه المناطق. وفى ذات الإطار أيضًا ربما تفسر العادات والتقاليد والروابط العائلة انخفاض نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية القروية (١,٣%).

جدول رقم (٦)

نسبة النساء أعضاء المجالس المحلية فى انتخابات ٢٠٠٢

المجالس المحلية	العدد الكلى للأعضاء	عدد النساء	نسبة النساء لأعضاء المجالس المحلية
المحافظات	٣٢٢٧	١١٤	٣,٥
المراكز	١٢٩٦٩	٢٠٠	٤,٥
المدن	٥١٤٦	١٤٩	٢,٩
الأحياء	١٣٧٢	٧١	٥,٢
القرى	٢٤٩٢٢	٣١٥	١,٣
الإجمالى	٤٧,٦٣٦	٨٤٩	١,٨

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠٠٤.

جدول رقم (٧)

[١] http://www.maatpeace.org/node/765

بيان بعدد ونسب الفائزات بعضوية المجالس المحلية من النساء حسب المحافظة

المحافظة	العدد الكلى للأعضاء		عدد النساء		نسبة النساء لأعضاء المجالس المحلية	
	١٩٩٧	٢٠٠٢	١٩٩٧	٢٠٠٢	١٩٩٧	٢٠٠٢
القاهرة	٨٧٠	٣٤٢	٤٧	٥٤	٥,٤	٥,٧
الأسكندرية	٤٤٠	٤٤٠	١٣	١٨	٣	٤,١
بورسعيد	١٨٠	٢٣١	١٢	١٥	٦,٧	٦,٥
السويس	١٤٨	١٤٨	٦	٥	٤,١	٣,٤
دمياط	١٣٨٤	١٧٤٩	٧	٣٧	٠,٥	٢,١
الدقهلية	٤٥٢٤	٤٦٠٨	٣٥	١٠٦	٠,٨	٢,٣
الشرقية	٣٥٤٦	٣٧١٠	١٨	٥٦	٠,٥	١,٥
القليوبية	٢٠٠٠	٢٠٣٤	٣٧	٤٩	١,٩	٢,٩
كفر الشيخ	١٩٧٦	١٩٦٨	٨	١٤	٠,٤	٠,٧
الغربية	٢٢٩٤	٢٢٩٤	٢٤	٢٩	١,٠	١,٣
المنوفية	٢٧٧٨	٢٧٦١	٦٧	٥٢	٢,٤	١,٩
البحيرة	٢٩٩٨	٣٣٥٩	٢٥	٤٣	٠,٨	١,٣
الإسماعيلية	١١١٢	١١٤٤	٣٤	٣٣	٣,١	٢,٩
الجيزة	٣٢٩٠	٢٤٨٨	١٥	٣٨	٠,٥	١,٥
بنى سويف	١٦٢٤	١٦١٢	١٠	١٤	٠,٦	٠,٩
الفيوم	١٦٦٨	٢١٨٩	٦	١٨	٠,٤	٠,٨
المنيا	٢٣٧٢	٢٣٦٨	١٣	٢٠	٠,٥	٠,٨
أسيوط	١٢٦٦	٢٣٢٤	١٢	١٧	٠,٩	٠,٧
سوهاج	٢٣٢٢	٢٣٠٥	٥	٧	٠,٢	٠,٣
قنا	٢٢٣٦	٢٢١٦	٥	٩	٠,٢	٠,٤
أسوان	١٣٢٨	١٣١٦	١٢	١٥	٠,٩	١,١
الأقصر	٣٣٢	٣٥٢	٣	٣	٠,٩	٠,٩
البحر الأحمر	٢٢٨	٢٢٨	٣	٥	١,٣	٢,٢
الوادى الجديد	٧١٤	٧٠٦	١٨	٢٩	٢,٥	٤,١
مطروح	٢٣٠٤	١٦٢٢	١٢	١٢	٠,٥	٠,٧
شمال سيناء	٣١٤٤	٢٢١٨	١٠٠	١١٣	٣,٢	٥,١
جنوب سيناء	٣٠٤	٣٠٤	١١	٢٨	٣,٦	٩,٢
الإجمالى	٤٧,٣٨٢	٤٧,٦٣٦	٥٥٨	٨٤٩	١,٢	١,٨

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠٠٤.

ومن الواضح من الأرقام الواردة بالجدول السابق أن مشاركة المرأة في المجالس الشعبية المحلية تزايدت فى انتخابات ٢٠٠٢ عن انتخابات ١٩٩٧، لكن تظل هذه الزيادة دون المستوى الذى تم تحقيقه فى انتخابات محلية سابقة جرت وفق نظام انتخابي مختلف سمح فيه بتخصيص مقعد للمرأة كما هو واضح من الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

تطور أعداد النساء بالمجالس الشعبية المحلية خلال الفترة من ١٩٨٣ الى ٢٠٠٧

المجالس المحلية	١٩٨٣		١٩٨٨		١٩٩٢		١٩٩٧		٢٠٠٢	
	العدد الكلى	النسبة %	العدد الكلى	النسبة %	العدد الكلى	النسبة %	العدد الكلى	النسبة %	العدد الكلى	النسبة %
المحافظات	١٧٨٩	١٥,٠	٢٤٣٦	٥,٦	٢٥٠٨	٤,٤	٣١٧٢	٣,٢	٣٢٢٧	٣,٥
المركز	٦٦٥٢	١٥,٢	٨٧٥٢	١,٨	٩٨٣٤	٤,٤	١٢٧٠٧	١,٠	١٢٩٦٩	٤,٥
المدن	٣٢٥٤	١١,٠	٣٧٧٢	٢,٣	٤١١٢	١,٣	٥٠٠٠	١,٧	٥١٤٦	٢,٩
الأحياء	٦٥٦	١٠,٧	٩٧٨	٤,١	١٠١٨	٣,٧	١٢٥٤	٤,٥	١٣٧٢	٥,٢
القرى	١٥٤٠٨	٥,٦	١٧٧٤٠	٠,٥	٢٠١٦٠	٠,٦	٢٥٢٤٨	٠,٧	٢٤٩٢٢	١,٣

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بنتائج انتخابات ٢٠٠٨، فان عدد المقاعد الإجمالي على جميع مستويات المحلية بلغ ٥٣,٠١٠ مقعدًا، وحصلت المرأة على ٢٤٩٥ مقعدًا من بين ٦آلاف مرشحة على جميع المستويات، وبهذا فإن نسبة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية ارتفعت لتصل وفق انتخابات ٢٠٠٨ إلى ٤,٧% [٢]

واقع المرأة المصرية في سوق العمل

تشكل المرأة في مصر نصف المجتمع (٤٨,٨٨% وفقًا لتعداد ٢٠٠٦)، ومن ثم فهي شريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمارس المرأة دورها التنموي في مختلف المجالات. فالمرأة تمثل ٣٠% من إجمالي العلماء في مصر حيث يتركزن في العلوم الطبية (٥٨,٥%)، والعلوم الطبيعية (٧,٤%)، والعلوم الزراعية (٢,٨، وتبلغ نسبة النساء العاملات في قطاع التعليم ٤١,٢% من إجمالي العاملين به، وفى قطاع الصحة تبلغ النسبة ٤٩%، وفى القطاع الزراعي بلغت نسبتهن ٤,٩%، وفى قطاع الصناعة ٩,٦%، وفى قطاع الكهرباء والغاز ٩,٧%، وفى قطاع الأنشطة المالية والعقارات ٣١,٨%. أما في الجهاز الحكومي فنسبة تمثيل المرأة بلغت حوالي ٢٢%، وتمثل المرأة ٣٩% من القائمين بالأعمال الكتابية، كما تحتل المرأة عددًا من المواقع القيادية في بعض القطاعات [٣]

---

[٢] **صالح عبد الرحمن أحمد ،المرأة والمحليات في مصر: دراسة استكشافية في ضوء الوضع في العالم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة**

www.pidegypt.org/download/Local-election/dr%20saleh%20elshekh.doc

[٣] المرجع السابق

وقد برزت الحقائق الإحصائية حول سوق العمل في جمهورية مصر العربية من خلال بحث القوي العاملة لعام ٢٠١٠ على النحو التالي:

-يقدر عدد المشتغلين (رجال ونساء) في مصر بحوالي ٢٣.٨٢٩ مليون مشتغل من بينهم ٤.٦٧٦ مليون امرأة عاملة، أما المتعطلين عن العمل فقد بلغ عددهم ٢.٣٥١ مليون متعطل بنسبة بطالة ٩.٠ % من إجمالي القوى العاملة ، كما بلغت نسبة البطالة بين النساء ٢٢.٦ % مقابل ٤.٩ %بين الرجال.

وبالنسبة للمرأة في سوق العمل فقد أظهرت النتائج أن مساهمة المرأة في القوى العاملة لازالت منخفضة حيث بلغت ٢٣.٢ % مقابل ٧٥.٠ % للرجال ، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية متعلقة بقدرة سوق العمل المصري علي استيعاب العرض من القوى العاملة النسائية بالإضافة إلي عوامل الطرد من سوق العمل ومنها تدني الأجور وانخراط النساء في العمالة المهمشة ودخول المرأة إلي سوق العمل في سن متأخرة بالمقارنة مع الذكور ، ومحدودية المهن والأنشطة الاقتصادية التي تتنافس المرأة عليها.

اما عن ساعات العمل فقد بلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين باجر ٤٧.٢ ساعة,و بلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بين الذكور ٤٧.٩ ساعة مقارنة بـ ٤٤.٠ ساعة للإناث[٤].

بمقارنة وضع المرأة بالرجل من حيث توزيع قوة العمل من واقع بيانات بحث القوى العاملة لعام ٢٠٠٨، تشير البيانات إلى ارتفاع قوة العمل من النساء (١٥-٦٤ سنة) من حوالى٣.٩ مليون فى عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٥.٥ مليون في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي يصل إلى ١.٩%، وبالنسبة للحضر فقد ارتفعت قوة عمل النساء من حوالي ١.٥ مليون في عام ١٩٩٠ إلى ٢.٣ مليون في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي يصل إلى ٢.٦%، كما ارتفعت في الريف من حوالي ٢.٥ مليون إلى حوالي ٣.٢ مليون بمعدل نمو سنوي ١.٤% خلال نفس الفترة.

جدول (٢-١) توزيع قوه العمل (١٥-٦٤) حسب النوع ومحل الإقامة فى عامى (١٩٩٠ ، ٢٠٠٨)[٥]

محل الإقامة	توزيع قوة العمل (١٥-٦٤)				متوسط معدل النمو السنوى	
	١٩٩٠		٢٠٠٨			
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
حضر	٥٢٠٢٢٠٠	١٤٨٢٥٠٠	٨٢٠١١٠٠	٢٣٧٣٠٠٠	٢.٥	٢.٦

[٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة **والإحصاء**
http://www.capmas.gov.eg/news.aspx?lang=1&nid=684

[٥] **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث القوى العاملة بالعينة لعامي ١٩٩٠، ٢٠٠٨**

ريف	٦٤٠٣٨٠٠	٢٤٥٤١٠٠	١٠٩١٨٨٠٠	٣١٥٨٣٠٠	٣.٠	١.٤
جمله	١١٦٠٦٠٠٠	٣٩٣٦٦٠٠	١٩١١٩٩٠	٥٥٣١٣٠٠	٢.٨	١.٩

كما يوضح جدول وشكل (٢-٢) تطور نسبة مساهمة النســاء فى النشاط الإقتصادى خلال الفترة (١٩٨٤- ٢٠٠٨) ومن خلال الأرقام الواردة بالجدول يتضح زيادة نسبة عمالة المرأة من اجمالى قوة العمل من ١٨% عام ١٩٨٤ الى نسبة تراوحت بين (٢١% - ٢٤%) خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٨).

جدول (٢- ٢) تطور نسبة مساهمة النساء فى النشاط الإقتصادى فى بعض السنوات خلال الفترة (١٩٨٤ -٢٠٠٨)[٦]

السنوات	نسبة قوة العمل من النساء الى اجمالى قوة العمل
١٩٨٤	١٨
١٩٩٠	٢٢
١٩٩٣	١٧
١٩٩٥	٢٢
١٩٩٧	٢٢
١٩٩٨	٢١
١٩٩٩	٢١
٢٠٠٠	٢٢
٢٠٠١	٢١
٢٠٠٢	٢٢
٢٠٠٣	٢٢
٢٠٠٤	٢٤
٢٠٠٥	٢٣
٢٠٠٦	٢٢
٢٠٠٧	٢٤
٢٠٠٨	٢٢

- بيانات الفترة للأعوام ١٩٨٤ – ١٩٩٥ للأفراد (١٢-٦٤ سنة)
- بيانات الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٧ للأفراد (١٥ - ٦٤ سنه)

[٦]: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحوث القوى العاملة للسنوات ١٩٨٤- ٢٠٠٨

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادى والنوع ومحل الإقامة في عام ٢٠٠٨[٧]

قطاع النشاط الإقتصادى	التوزيع النسبى للمشتغلين					
	حضر		ريف		جملة	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
الزراعة والصيد	٦.٢	٩.٩	٤٣.٨	٦٩.٨	٢٧.٧	٤٥.٦
التعدين واستغلال المحاجر	٠.٣	٠.١	٠.١	-	٠.٢	-
الصناعات التحويلية	١٧.٧	٧.٢	٩.٣	٢.٧	١٢.٩	٤.٥
الكهرباء والغاز	١.٩	١.٠	١.٢	٠.١	١.٥	٠.٤
التشييد والبناء	١٣.٣	١.١	١١.٥	٠.٢	١٢.٢	٠.٦
تجاره الجملة والتجزئة	١٨.١	٧.٩	٦.٧	٤.٥	١١.٦	٥.٩
الفنادق والمطاعم	٣.٥	٠.٥	١.٧	٠.١	٢.٥	٠.٢
النقل والتخزين والاتصالات	١٠.٨	٢.٨	٦.٤	٠.٣	٨.٣	١.٣
الوساطة المالية وأنشطة العقارات	٤.٦	٤.٨	١.٤	٠.٦	٢.٨	٢.٣
الإدارة العامة والتعليم والصحة والخدمات الشخصية	٢٣.٥	٦٤.٥	١٧.٦	٢١.٧	٢٠.١	٣٩.٠
أنشطة غير كاملة التوصيف	٠.٢	٠.٢	٠.١	-	٠.١	٠.١
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

[٧] المرجع السابق

توزيع المشتغلين طبقًا للنوع وأقسام المهن الرئيسية

كما ورد في الجدول السابق يتضح انه بالنظر إلى التطور في مهنه كل من الرجال والنساء يتضح أن نسبة النساء من أصحاب المهن الزراعية ٤٥.٢% تحتل المرتبة الأولى بين ذوى المهن تليهم نسبة النساء من فئة الأخصائيون ٢١.٩% ثم الفنيون ١٢.٥ % تليهم نسبة القائمون بالأعمال الكتابية ٥.٨% وذلك عام ٢٠٠٨. أما إذا نظرنا إلى النسب المقابلة للرجال فنجد أن أعلى نسبة للرجال من فئتي المزارعون ٢٧.٤% ، الحرفيون ١٨.٨% تليهم نسبة العاملون في الخدمات ١١.١%والأخصائيون ١٠.٣% في عام ٢٠٠٨.

كما تشير البيانات إلى أن المهن الزراعية بين الرجال تتجه الى الانخفاض من ٢٨% في عام ١٩٩٧ إلى ٢٧.٤% في عام ٢٠٠٨، وقد يرجع هذا الانخفاض إلي استخدام الميكنة الزراعية مما يقلل الطلب علي عمالة الرجال، بينما ارتفعت نسبة النساء من ٤٠% في عام ١٩٩٧ الى ٤٥.٢% فى عام ٢٠٠٨. كما تحسنت نسبة الفنيين لكل من الرجال والنساء بين عانى ١٩٩٧، ٢٠٠٨.

نسبة قوة العمل حسب النوع في محافظات الجمهورية

يتضح من البيانات أن أعلى نسبة لقوة العمل من النساء كانت فى محافظات الوادى الجديد ٤٤.٢% والبحيرة ٣٨.١% وبنى سويف ٣٦.٦% بور سعيد ٣٢.٣%. وأقل نسبة لقوة العمل من النساء وجدت فى محافظات البحر الأحمر ٨.٣% ومطروح ١٠.٢% والجيزة ١٣,٧% والفيوم ١٥,٢% وأسيوط ١٥.٦% وجنوب سيناء ١٦.٢ %.

معدلات المساهمة في قوة العمل طبقاً لفئات السن والنوع

بالنسبة لمعدلات المساهمة فى قوة العمل حسب فئات السن والنوع فى عامى (١٩٩٥،٢٠٠٨) فاتضح أن معدلات المساهمة للرجال أعلى منها بالنسبة للنساء وهذا هو المتوقع حيث تعتمد اغلب الأسر على عمالة الرجال وتتدرج معدلات المساهمة فى الارتفاع بالنسبة للرجال لتقترب من المائة فى فئات السن (٣٠ -٥٩) ثم تعود وتنخفض مره أخرى فى الفئة العمرية (٦٠-٦٤) ليصل معدل النشاط الى ٤٧.٧% عام ١٩٩٥ مقابل ٤٩.٢% في عام ٢٠٠٨ من بين كبار السن من الرجال في الفئة العمرية (٦٠ - ٦٤).

كما أن معدلات المساهمة للنساء تظل اقل بكثير عنها للرجال ولكنها أيضا تبدأ منخفضة عند السن ١٥ سنه ثم تتدرج فى الارتفاع حتى تصل الى القمة ٣٥%

عند السن (٢٠-٢٤) في عام ١٩٩٥ وفي عام ٢٠٠٨ كان أعلى معدل للمساهمة في فئة السن أيضا (٢٠-٢٤) حيث بلغت ٣٠.٦% من اجمالى النساء فى هذه الفئة العمرية ثم تعاود الانخفاض مره أخرى تدريجيا حتى تصل إلى حوالى ٥% في عام ١٩٩٥ وتصل إلى ٩.٦% في عام ٢٠٠٨ بين النساء البالغات من العمر (٦٠- ٦٤) وتشير بيانات الجدول إلى تحسن أوضاع العمل للنساء حيث بلغت نسبة مساهمة النساء فى العمل ٢٢% فى عام ١٩٩٥ مقابل

٢٣.٢% فى عام ٢٠٠٨.

ويرجع انخفاض معدلات النشاط للنساء بعد سن ٥٠ سنة فأكثر الى انسحاب عدد كبير من النساء من سوق العمل لرعاية أسرهن وأطفالهن الذى يؤثر ولاشك على دورها الانتاجى.

النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي

لا يزال القطاع غير الرسمي يلعب دورا هاما في الاقتصاد المصري، ويعرف العمل بالقطاع غير الرسمي بأنه العمل الذي يتم بطريقة غير رسمية من ثم لا يخضع لرقابة الدولة وهو ما يعنى بدوره عدم تمتع هذا النشاط بنظم الضمان الاجتماعي، فضلا عن عدم وجود مزايا للعاملين فى هذا القطاع بصفة عامة.

بلغ حوالي نصف النساء في عام ١٩٩٥ من العاملات بالقطاع غير الرسمي حوالي ٤٨% مقابل ٤٥% تقريبا للرجال وقد إرتفعت هذه النسبة للرجال إلى حوالي ٤٨% بينما ظلت ثابتة في عام ٢٠٠٨. كما زاد عدد النساء المشتغلات في هذا القطاع من ١.٤ مليون في عام ١٩٩٥ الى حوالي ٢.١ مليون في عام ٢٠٠٨ بينما تزايد عدد الرجال من حوالي٥.٥ مليون إلى ٨.٦ مليون في نفس العامين.

تعمل أغلب المشتغلات في الحضر عام ١٩٩٥ في القطاع الرسمي ٩٣% بينما لا يعمل سوى ٦.٩% من المشتغلات بالحضر في القطاع غير الرسمي. وقد انخفضت النسبة فى القطاع الرسمي إلى ٨٩% بينما زادت النسبة في القطاع الغير رسمي لتصل إلى ١٣ % فى عام ٢٠٠٨. أما في الريف فحوالى ثلاثة أرباع النساء المشتغلات يعملن بالقطاع غير الرسمي عام ١٩٩٥ وقد انخفضت هذه النسبة قليلا الى ٧١.٦% فئ عام ٢٠٠٨.

كما تزيد نسبة الرجال في القطاع غير الرسمي ٣٠.٢% عن نسبة النساء العاملات في نفس القطاع ١٣% في الحضر عام ٢٠٠٨، أما في الريف تزيد نسبة النساء المشتغلات في القطاع غير الرسمي ٧١.٦% عن نسبة الرجال العاملين فى نفس القطاع ٦١.١% لنفس العام.

وتزايد عدد العاملين في القطاع غير الرسمي يدعو للقلق حيث إن الافتقار إلى وجود اتفاقيات رسمية للتوظيف تضمن حقوق العمال، مما يعنى أنه يجب على العمال أن يتحملوا المخاطر الناشئة عن صدمات دورة النشاط الاقتصادي، فالعاملون في هذا القطاع ليحصلون على أية مزايا، ولا يحميهم أي قوانين عمل أخرى، وهذا الأمر قد يكون سببا للقلق وخاصة بالنسبة للنساء اللاتى قد يواجهن تمييزا في المعاملة بالإضافة الى محاولتهن التغلب على ظروف السوق ومسئولياتهن الإنجابية والعائلية، وبرغم أن العاملين بالقطاع غير الرسمي بصفة عامة يحصلون على أجور متدنية، فضلا عن معاناتهم من ظروف العمل غير المواتية، ونظرا لكونهم عاملين في القطاع غير الرسمي، فإنه ليس لهم الحق فى إقامة تنظيم يمكنهم من خلاله مناقشة أوضاعهم.[٨]

مساهمة المرأة فى القطاع الحكومى

بمقارنة وضع المرأة بالرجل فى القطاع الحكومي نجد أن نسبه مشاركه المرأة في القطاع الحكومي تمثل أكثر من ربع عدد العاملين بالقطاع الحكومي، بينما ٧٣.٢%من عدد العاملين بالحكومة من الرجال.

أن نسبة مساهمة المرأة في القطاع الحكومي تختلف طبقا للنوع بموازنات الجهاز الحكومي، فأعلى نسبة نجدها في الإدارة المحلية حيث تصل إلى ٣٦.٤% من أجمالي العاملين بالموازنات، تليها نسبة مساهمة المرأة بالهيئات الخدمية وبلغت ٣٤.٨% من أجمالي العاملين، أما نسبة مشاركة المرأة في العمل بالهيئات الاقتصادية فبلغت ٢٧.٣% من إجمالي العاملين وكانت أقل نسبة لمشاركة المرأة في العمل بالجهاز الإداري ٩.٧% من أجمالي العاملين.

مساهمة المرأة في قطاع الأعمال

أن حوالي ١٢% فقط من النساء يعملن في هذان القطاعان مقابل حوالي ٨٨% من العاملين من الرجال لنفس القطاعان.

كما تشير البيانات إلى أن ٣٥.٦% من العاملين في الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية من النساء مقابل ٦٤% تقريبا من الرجال يلي ذلك قطاع المال والاقتصاد فهناك ٢١.٨% تقريبا من العاملين في هذا القطاع من النساء. أما أقل نسبة مساهمة للمرأة في القطاع العام وقطاع الأعمال العام فقد ظهرت في قطاع الإسكان والتعمير ٦.٩%، وبلغت

[٨] الجهاز المركزي للتعبئة العامة ولإحصاء بحث القوى العاملة لعامي ١٩٩٥- ٢٠٠٨

مشاركة المرأة في الدفاع والأمن والعدالة حوالي ٧% مقابل حوالي ٩٣% للرجال.[٩]

مساهمة المرأة فى القطاع الخاص

تشير بيانات جدول (٢-١٨) وشكل (٢-١٦) أن نسبة مساهمة المرأة في القطاع الخاص بلغت ١٥.٣% في عام ٢٠٠٦ في حين أن مساهمة الرجال تصل الى 84.7% وذلك لأن معظم المنشأت فى القطاع الخاص تشترط عند الإعلان لشغل الوظائف الخاصة أن يكون المتقدمين من الرجال. ومع ذلك ارتفعت نسبة عمالة النساء في نشاط صناعة الملابس الى ٥٠.٥% وفي نشاط صناعة منتجات التبغ إلى ٤٤.٨% من إجمالي العاملين في هذه الصناعات التابعة للقطاع الخاص

ومما سبق يتضح أن مشاركة المرأة في العمل بالقطاع الحكومي والتي بلغت ٢٦.٨% اكبر من مشاركتها في العمل بكل من القطاع الخاص ١٥.٣% والقطاع العام ١٢.١%.

من الملاحظ وجود تمييز نوعى على مستوى المشروع الاقتصادي سواء من حيث معايير التوظف أو مستويات الدخول أو التوجهات العامة نحو العمالة النسائية .فعلى الرغم من وجود نظام آجري نمطي للجنسين في القطاع العام والحكومي، فانه نتيجة لتركز الإناث في أدنى سلم العمل وعدم التحاقهن بالوظائف الإشرافية على الإنتاج، يتدنى مستوى متوسط أجورهن إلى حوالي ثلثي نظيره بين الرجال، فضلا عن محدودية فرص الترقي للنساء .ولقد أوضحت بعض الدراسات ان المرأة تواجه أنواعا عدة من التمييز في ظروف العمل , وبصورة مختلفة ,مثل سوء معاملة زملاء العمل و الجمهور ,و المضايقات في المواصلات و المرافق العامة ومحدودية فرص الترقي و فرص السفر للخارج , و انحياز معايير التوظيف لصالح الرجل[١٠]

النساء اللاتى تعلن أسر

ترجع ظاهرة النساء العائلات للأسر لعوامل متعددة أهمها غياب الزوج بسبب (الوفاة، الطلاق، الهجر أو إصابة الأزواج بأمراض أو إعاقات تحول بينهم وبين العمل) ويؤدى انخفاض دخل الأسرة في أحوال أخرى إلى الدفع بالرجل للبحث عن عمل في أماكن أخرى وربما تنقطع أخبارهم عن أسرهم ،كما تدفعهم الأزمة الاقتصادية إلى التخلي عن مسئوليتهم تجاه عائلاتهم فيقع على المرأة إعالة أفراد الأسرة كما يقع عليها مسئولية رئاسة الأسرة بما يعنى تنظيم أمورها

---

[٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٧، إحصاء العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال

[١٠] هبه نصار ،**زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر فى الأنشطة غير الزراعية إلي إجمالي العمالة الاجرية ، رؤية عامة لتمكين المراة المصرية في النشاط الاقتصادي**

ا

http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/4th_conf_economics_Heba_nassar.pdf

واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بها بالإضافة إلى أدوارها التقليدية داخل الأسرة . ومن واقع بيانات التعداد العام للسكان والإسكان ٢٠٠٦ أتضح أن هناك حوالي ١٤% من الأسر يرأسها نساء.[١١]

النساء العاملات في هيئات البحوث التابعة لوزارة البحث العلمي

كان للمرأة دور فعال بالتعاون مع الرجل في مختلف أنشطة وإنجازات الوزارة، حيث مشاركة النساء بلغت ٥١% في كل من (المركز القومي للبحوث، معهد بحوث أمراض العيون ومعهد تيودور بلهارس للأبحاث) في عام ٢٠٠٧. كما تمثل النساء ٤٣% من إجمالي العاملين في المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد، وتمثل ٤٤% في معهد بحوث البترول، بينما تزيد نسبة الرجال إلى ٨٥% بالنسبة للمعهد القومي للبحوث الفلكية والى حوالى٨٢% في الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء و٧٧% في مركز بحوث تطوير الفلزات وذلك في عام ٢٠٠٧.[١٢]

عمل **المرأة في المجال الإعلامي :**

المرأة في الوظائف القيادية بالإذاعة والتليفزيون

قطعت المرأة المصرية شوطا كبيراً على طريق تولي العديد من المناصب القيادية، حيث تبوأت مواقع مهمة في الوسائل الإعلامية. وبمقارنة وضع المرأة بالرجل في تولي الوظائف القيادية داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون نجد أن المرأة تشكل نسبة لا يستهان بها في المواقع القيادية داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون حيث أظهرت البيانات أن عدد النساء بوظائف الإدارة العليا بالإذاعة قفز من ٥ سيدات فقط من اجمالى١٧ بنسبة لا تزيد عن ٢٩% في عام ١٩٩٠ إلى ٦٢ سيدة من اجمالى ٩٩ بنسبة ٦٣% فئ عام ٢٠٠٧. وتكرر نفس النمط أيضا بالنسبة للنساء العاملات بوظائف الإدارة العليا بالتليفزيون حيث قفز من ١٣ سيدة من إجمالي ٢٥ بنسبة ٥٢% في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ سيدة من إجمالي ٣٩ بنسبة ٦٩% عام ٢٠٠٧.

[١١] المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة ولإحصاء بحث القوى العاملة ٢٠٠٨

[١٢] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٨

- تبعية المركز وزارة الشئون الاجتماعية

و يرجع هذا الارتفاع في نسبة الإناث العاملات بالإدارة العليا في قطاعي الإذاعة والتليفزيون الى تغير النظرة إليهن وإدراك قدرتهن علي العمل والإنتاج في الوظائف القيادية في هذا الجهاز الإعلامي الهام .[١٣]

معوقات مشاركة المرأة " العنف"

١٤٧مليار جنيه هي حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد المصري خلال ٥٠ عاماً مضت، جراء العنف الموجه ضد المرأة، حسب ما كشفته الدراسة التي أعدها الدكتور حمدي الحناوى، أستاذ الاقتصاد الاجتماعي، والتي أكدت أن العنف ضد المرأة أحد عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

قسمت الدراسة التكاليف الاقتصادية الناتجة عن العنف ضد المرأة إلى شقين، الأول: تكاليف مباشرة للعنف، تتمثل فى علاج الإصابات الناتجة عن العنف أو تعطل المرأة عن العمل، والبالغة قيمتها ٦٤٢ مليون جنيه، أما الشق الثانى فهو التكاليف غير المباشرة، والبالغة قيمتها ١٤٣.٦٦٧ مليار جنيه، متمثلة فى نقص قدرات المرأة الإنتاجية وتدنى مساهمتها فى الناتج القومى وانخفاض دخل المجتمع وعنفها ضد الرجل .

وأكدت الدراسة أن العنف ضد المرأة تزداد تكلفته سنوياً بقيمة ٣ مليارات و٣٢٢ مليون جنيه بزيادة عدد الإناث البالغات. وكشفت الدراسة، التي حملت عنوان «اقتصاديات العنف ضد المرأة»، أن انخفاض إنتاجية المرأة يمثل الجزء الأكبر من التكاليف، بحيث يمكن اختزال غالبية تكلفة العنف ضد المرأة في انخفاض إنتاجيتها وعدم مشاركتها في الإنتاج، والتي تعود بالأساس إلى العنف المجتمعي الذي يمارس ضدها.

كما حددت الدراسة تكاليف العنف المباشر لكل امرأة، والذي بلغ ٤٣ جنيهاً، ويأتي التحرش كأكبر مكون للتكاليف، حيث بلغت قيمته وحده ٣٠ جنيهاً، يليه إصابات العنف الأسرى وتبلغ ٧ جنيهات، ثم عنف الدولة وقيمته ٦ جنيهات، أما التكاليف غير المباشرة فبلغت ٧٩٨ جنيهاً شهرياً. الدكتور حمدي الحناوى أكد أن الدراسة أجريت على ١٥٠٠ أسرة من محافظات القاهرة والإسكندرية وسوهاج والمنيا، واقتصرت على أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة بصفتها كأنثى، وكان من بينها القتل باسم «الشرف»، وكل أشكال الاعتداء البدني واللفظي والتحرش والاستغلال الجنسي.[١٤]

---

[١٣] **اتحاد الإذاعة والتليفزيون. الإدارة العامة للحاسب الآلى**

[١٤] جريدة المصري اليوم، ١٧اغسطس ٢٠١١: ص١٨

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=307567&IssueID